

## أرامكو تسرع خطوات تنمية ثروات الغاز الصخري

الرياض - دخلت خطط السعودية لإنتاج الغاز الصخري مرحلة جديدة هذا الأسبوع، حينما كشفت مصادر مطلعة على خطط عملاق النفط أرامكو أن الشركة تدرس خطوة جريئة لفتح واحد من أكبر حقول الغاز غير التقليدية في العالم أمام المستثمرين الأجانب. وتتطلع أرامكو من خلال هذه الخطوة إلى البحث عن شريك استراتيجي من أجل إدارة أعمال الحفر والإنتاج في حقل الجافورة، من خلال جمع تمويلات تقدر بنحو 110 مليارات دولار لتنفيذ المشروع ومساعدتها على التوزيع من مبيعات النفط.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى مصادر، طلبت عدم الكشف عن هويتها لأن المعلومات خاصة، قولها إن أرامكو المطوقة للدولة تعمل مع مستشارين أثناء استكشافها لجمع أسهم أو ديون جديدة لوقعها الواسع في الجافورة في شمال شرق البلاد.

وأكدت المصادر أن الشركة بدأت فعليا محادثات أولية مع المستثمرين المحتملين بما في ذلك كبار تجار السلع، وأشارت إلى المناقشات حول المشروع في مرحلته الأولى وقد تقرر أرامكو اتباع طرق أخرى لجمع الأموال لتمويل تطوير الجافورة. ومن شأن أي صفقة تشمل الجافورة أن تمثل مثالا نادرا على السماح لأرامكو للمستثمرين الخارجيين بفرصة امتلاك حصص في أصول النفط والغاز التابعة لها.

وفشلت المحاولات السابقة في أواخر تسعينات القرن الماضي لجلب شركات النفط الكبرى، للمساعدة في تطوير الاحتياطيات من الغاز الصخري. وحسبما ذكرت المصادر، فقد بدأت الشركة في مراجعة أعمال المنبع في وقت سابق من هذا العام كمنظمة مثل هذه الخطوة المحتملة، من أجل وضع السعودية التي تحوي احتياطيات من الغاز هي الأكبر في المنطقة العربية بعد

## المركزي في عدن يعلق تداول العملات الأجنبية لحماية الريال

عدن - اضطرت السلطات النقدية في الحكومة اليمنية الشرعية إلى اتخاذ قرارات جديدة موجبة من أجل حماية الريال المنهار الذي لم يتمكن من الصمود رغم الإجراءات التي تم اتخاذها طيلة الأسابيع الماضية.

وقرر البنك المركزي اليمني في عدن العاصمة المؤقتة للشرعية تعليق كافة عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف بمحافظات الجنوب بعد الانحدار الحاد والمتسارع في قيمة العملة المحلية.

وكشف المتحدث الرسمي باسم جمعية صرافى عدن صباحي باغفار لوكالة رويترز أن الجمعية وجهت، بناء على تعليمات البنك المركزي اليمني، شركات ومحللات الصرافة وشبكات التحويل المالية المحلية بوقف نشاطها.

كما قررت وقف عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في مؤسسات القطاع المصرفي والبنوك التجارية حتى إشعار آخر، وتعليق العمل في كافة شبكات الحوالات المالية لدى شركات الصرافة وبين المحافظات.



أفاق أكثر قتامة

وقال باغفار "هذه الإجراءات هي محاولة لوقف التدهور المتواصل في قيمة العملة المحلية المتداعية".

وهبطت العملة اليمنية هبوطا حادا لتصل إلى أدنى مستوى على الإطلاق أمام الدولار في تعاملات سوق الصرف غير الرسمية الخميس الماضي بمدينة عدن الساحلية، ليلاص الدولار حاجز 1100 ريال وذلك للمرة الأولى منذ بدء الحرب.

وتتسع مخاوف المحللين والمنظمات الدولية يوما بعد يوم من أن تسرع حرب العملة المشتعلة منذ أسابيع بين الشرعية وجماعة الحوثي من انهيار الشامل لاقتصاد بلد أكثر من نصف سكانه على حافة المجاعة.

وتشهد الأسواق في عدن ومحافظات الجنوب موجة غير مسبوق من الغلاء وزيادة حادة في أسعار كافة السلع الغذائية بما ينذر بكارثة اقتصادية.

وقال صرافون ومتعاملون في عدن لروترز إن سعر الريال تراجع بشكل متسارع ليهبط بشكل غير مسبوق إلى 1085 ريالا للدولار للشراء و1095 ريالا للبيع بعدما كان منذ مطلع الشهر عند نحو 1030 ريالا.

ويواجه اليمن، الذي يعاني أسوأ أزمة إنسانية في العالم وفقا للأمم المتحدة، ضغوطا وصعوبات مالية واقتصادية غير مسبوق بسبب تراجع إيرادات النفط، التي تشكل 70 في المئة من إيرادات البلاد، وكذلك توقف جميع المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة. وحذرت منظمات إغاثة دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة من أن الاقتصاد اليمني يقف على حافة الانهيار.

وهذا أسوأ انهيار لقيمة الريال في تاريخه ومنذ بدء الحرب في البلاد قبل أكثر من ست سنوات. لكن أسعار صرف الريال في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بشمال البلاد لا تزال ثابتة ومستقرة عند 600 ريال للدولار.

ويأتي هذا التهاوي المتسارع للريال رغم إعلان الشرعية إغلاق عدد كبير من محلات الصرافة غير المرخص لها والمتهمة بالمضاربة بالعملة في الأسبوعين الماضيين، من بينها 150 محلا أغلقت في تعز وحدها.

وتحتاج السوق اليمنية إلى مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي، وخاصة الدولار، لضخها في السوق ووقف مضاربة شريحة من التجار الذين يستغلون شحّة محليا.

ويتزامن تراجع أسعار الصرف مع إعلان المركزي في عدن لأزمة جديدة لتنظيم أعمال الصرافة لوقف نزيف قيمة العملة، لكن كل تلك الجهود والإجراءات لم تؤت ثمارها بشكل إيجابي.

وقال متعاملون في بعض شركات ومحللات الصرافة في عدن تقوم بشراء الدولار بالسعر الرسمي المحدد من البنك المركزي لكنها تمتنع عن بيع العملات الأجنبية بنفس السعر، خاصة الدولار والريال السعودي، فيما تواصل شركات أخرى شراء العملات الأجنبية من عملائها بسعر السوق السوداء المرتفع عن السعر الرسمي.

ويواجه اليمن، الذي يعاني أسوأ أزمة إنسانية في العالم وفقا للأمم المتحدة، ضغوطا وصعوبات مالية واقتصادية غير مسبوق بسبب تراجع إيرادات النفط، التي تشكل 70 في المئة من إيرادات البلاد، وكذلك توقف جميع المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة. وحذرت منظمات إغاثة دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة من أن الاقتصاد اليمني يقف على حافة الانهيار.



نقطة ربط دولية

## ميناء الإسكندرية الكبير يُحول مصر إلى مركز لوجستي عالمي القاهرة تستهدف تعزيز قدراتها في تجارة الترانزيت

اعتبر خبراء ومحللون أن تطوير ميناء الإسكندرية الكبير من خلال دمج موانئ الإسكندرية والدخيلة وإنشاء الميناء الأوسط بالمسك سوف يجعله من أهم البوابات التجارية في البحر المتوسط، مما سيحول مصر إلى مركز عالمي للتجارة واللوجستيات وهو ما يخدم خطط زيادة الإيرادات مستقبلا بشكل مستدام.

والميناء مرتبط بمحاور منظومة النقل البري ومنظومة النقل بالسكك الحديدية ومنظومة النقل النهري وإنشاء المناطق اللوجستية ومراكز التوزيع للبضائع وشبكة متكاملة متعددة الوسائط لزيادة حركة التداول في الميناء وزيادة المساحات المتاحة للخدمات التخزينية وربطها بالميناء وتوفير فرص لأنشطة القيمة المضافة.

ويبلغ إجمالي مساحة ميناء الإسكندرية نحو 4.8 كيلومتر مربع، فيما يبلغ إجمالي المساحة المائية 8.6 كيلومتر مربع بينما يبلغ إجمالي المساحة الأرضية 6.1 كيلومتر مربع.

وأكد أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بمصر على الأهمية البالغة لميناء الإسكندرية الكبير في توفير بنية تحتية هائلة لتحويل مصر إلى مركز تجاري ولوجستي عالمي.



كريم العمدة  
الميناء سيزيد حصة النقد الأجنبي ورسوم الجمارك والضرائب

زينب نوار  
تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية ستتنزز كثيرا

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى الوكيل قوله إن "المشاريع الجديدة تعد قفزة هائلة في عالم النقل والتجارة واللوجستيات". وأشار إلى أن تواجد هذه القدرات الهائلة في البنية التحتية سيسمح للميناء من القيام بدوره في تحقيق طفرة كبيرة في خدمات التجارة والاقتصاد وتعزيز القدرات المصرية.

وأكد أن مصر تتجه بقوة لاستغلال موقعها الجغرافي في التحول إلى مركز عالمي للتجارة وخاصة في تجارة الترانزيت واللوجستيات لأن ميناء الإسكندرية الكبير عندما يدخل التشغيل الفعلي سيساهم بشكل كبير للغاية في تحقيق هذا الهدف.

ولفت الخبراء إلى أهمية أن يصاحب كل هذا التطور في البنية الأساسية تطور مماثل في التشريع وتسريع الإجراءات، باعتبار الميناء منفذ عبور والتقاطو يزيد من التكلفة ويؤثر على تنافسيته.

ويرى كريم العمدة المحاضر بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري أن ميناء الإسكندرية الكبير له أهمية بالغة في تعزيز دور مصر اللوجستي والتجاري. وقال إن "الموانئ ليست فقط للتعامل مع الحوالب استيرادا وتصديرا، وإنما الأهم من ذلك هو خدمة الترانزيت

الإسكندرية (مصر) - يشكّل اهتمام القاهرة بالإسراع في تنفيذ مشاريع ميناء الإسكندرية الكبير نقطة فاصلة في استراتيجية تطوير منظومة النقل وربط الموانئ المختلفة بخطوط سكك حديدية وطرق برية مع إقامة مناطق لوجستية في إطار رؤية متكاملة.

ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تلك المشروعات بحلول 2024 مما يسبب القاهرة زخما كبيرا في أن تصبح مركزا إقليميا وعالميا في الخدمات اللوجستية والتجارة الدولية.

وأكد وزير النقل كامل الوزير على هامش زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي للميناء في وقت سابق هذا الأسبوع أن ميناء الإسكندرية الكبير بعد الانتهاء توسعته ودمج ميناء الدخيلة وإقامة ميناء أوسط بالمسك سيكون من أكبر موانئ البحر المتوسط. وقال إن "ذلك يأتي لتحقيق الهدف الأكبر لتحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات".

وتشمل مشروعات التطوير إنشاء محطات متعددة الأغراض ومتخصصة في أنواع محددة من البضائع لخدمة الأنشطة المختلفة مع مراعاة أن يتم تنفيذ الأرصفة بأعماق تتناسب مع عمق السفن الكبيرة مما يسمح بتحويل الميناء إلى مركز إقليمي لخدمة تجارة الترانزيت.

كما تم تشييد ماوى يتكون من خمسة طوابق على مساحة 15 ألف متر مربع بطاقة استيعاب تصل إلى أربعة آلاف سيارة، بالإضافة إلى محطة متعددة الأغراض تبلغ تكلفتها 7 مليارات جنيه (450 مليون دولار) وبطاقة استيعاب تبلغ 15 مليون طن سنويا.

وبلغت عمليات التشييد في محطة تفريغ وتداول الأخشاب البالغة تكلفتها 25.5 مليون دولار بنسبة 90 في المئة، وتسمح باستقبال سفن حتى 70 ألف طن. وكذلك تم إنشاء ساحات التخزين الجديدة على مساحة حوالي 50 فدانا من أراضي ظهر الميناء شمال طريق المسك بما يسمح بتداول 3 ملايين طن بتكلفة 19.5 مليون دولار.

وفضلا عن ذلك، تم تشغيل محطة متعددة الأغراض على أحد أرصفة الميناء وإقامة ظهر خلفي بمساحة 660 ألف متر مربع ومحطة الصب الجاف النظيف وتبلغ تكلفة إنشاء الميناء الأوسط بين مينائي الإسكندرية والدخيلة في منطقة المسك البالغ طول أرفصته 3.5 كيلومتر ومساحة تخزين تقدر بنحو 3.5 كيلومتر مربع حوالي 770 مليون دولار.

وأوضح الوزير أنه بانتهاء مشروعات الموانئ الثلاثة فإن ميناء الإسكندرية الكبير سيضم عدد أرصفة تبلغ 87 رصيفا بإجمالي أطوال 24.9 كيلومتر وبأعماق تصل إلى 20 مترا.